Doi: 10.34120/0080-049-001-003

Aspects of Social Change in the Bahraini Family's Structure and Role: A Case Study

Mooza Isa S. Aldoy

Abstract

Aim of the study: The study seeks to identify the most important social changes that affected the Bahraini family's structure with respect to its components, characteristics, and functions. The study also aims to identify the most important positive and negative aspects that resulted from these transformations. **Methodology:** The sample size was 20 head of families; 10 rural and 10 urban families. The study relied on a standardized interview to collect data from the respondents, and the descriptive and analytical qualitative method was used. **Results:** The study concluded that there were changes that occurred in the shape and size of both rural and urban families. This change included a shift from the extended family pattern to the small nuclear family pattern with all its characteristics and features. The analysis also revealed that the context of the contemporary Bahraini family's social life has undergone important transformations. **Conclusion:** The study concluded that there was a need to support the role of the family through the various institutions and organizations concerned with it and its problems such as (social affairs, places of worship, civil institutions ... and other institutions) so that it can perform its most important traditional function namely, the function of social upbringing of the children.

Keywords: Social change, Family structure, Family functions, Rural family, Urban family

مظاهر التغير الاجتماعي في نسق الأسرة البحرينية ووظائفها: دراسة حالة

موزة عيسى الدوي*

ملخص:

هدف الدراسة: هدفت الدراسة إلى تعرف أهم التغيرات الاجتماعية التي تعرضت لها بنية الأسرة ومكوناتها وخصائصها ووظائفها. وأهم الجوانب الإيجابية والسلبية التي نتجت عن هذه التحولات. المنهجية: بلغ حجم العينة 20 رب أسرة، وقد اختيرت نماذج من الأسر القروية بعضها أسر ممتدة وبعضها الآخر أسر نووية؛ بواقع 10 حالات. واعتمدت على المقابلة المقننة لجمع البيانات من المبحوثين، واستخدم الأسلوب الوصفي التحليلي الكيفي. **النتائج:** خلصت الدراسة إلى أن ثمة تغيرات حدثت في شكل الأسرة القروية والحضرية وحجمها؛ حيث التحول من الأسرة الممتدة أو المعيشية، إلى نمط الأسرة النووية الصغيرة بكل ما تتضمنه من خصائص وسمات، وخاصة سمة الاستقلالية، وصغر حجم الأسرة، كما أوضحت التحليلات أن سياق الحياة الاجتماعية للأسرة البحرينية المعاصرة، قد شهد تحولات مهمة، وذلك من حيث درجة وجود المرأة في المنزل. **الخاتمة:** ضرورة دعم دور الأسرة من خلال المؤسسات المختلفة المعنية بها وبمشكلاتها (الشؤون الاجتماعية، دور العبادة، المؤسسات الأهلية...، غيرها من المؤسسات الأخرى).

المصطلحات الأساسية: التغير الاجتماعي، بنية الأسرة، وظائف الأسرة، الأسرة الريفية، الأسرة الحضرية.

مقدمة:

تعتبر الأسرة الخلية الأولى التي يتكون منها أي بناء اجتماعي؛ وذلك بوصفها ظاهرة إنسانية لها أسسها ومقوماتها وخصائصها التي تميزها. ولا شك في أن بنية الأسرة وأنماطها تتنوع وتختلف من سياق اجتماعي ثقافي إلى آخر؛ ومن ثم فإن

(*) أستاذ مشارك، رئيسة قسم العلوم الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة البحرين، مملكة البحرين.
Email: m.aldoy1@hotmail.com

التغيرات التي تعرضت لها المجتمعات المعاصرة قد زادت من حدة التغيرات التي مست أهم وظائف الأسرة وهي التنشئة الاجتماعية؛ إذ تنوعت المؤسسات التي تنافسها في هذه الوظيفة، وبخاصة وسائل الإعلام الحديثة.

وانطلاقاً من ذلك، شهدت الأسرة اهتماماً متزايداً من قبل الباحثين في مجالات مختلفة، وبخاصة في علم الاجتماع العائلي؛ حيث كثرت فيها الدراسات التي تناولت بالبحث والدراسة مختلف جوانبها. فالأسرة تعتبر الموضوع القديم الحديث؛ ولذلك اعتبرها الدارسون في علم الاجتماع نظاماً عالمياً، وأحد مقومات الوجود الإنساني، وعلى الرغم من ذلك، فإن أنماط الأسرة وأشكالها وأحجامها ووظائفها تختلف من مجتمع إلى آخر، وفقاً لاختلاف الظروف البنائية والثقافية للمجتمعات الإنسانية بصورة عامة، ووفقاً لما هو ريفي وما هو حضري بصورة خاصة.

لاشك في أن المجتمعات العربية والخليجية بعامة، والمجتمع البحريني على وجه الخصوص، قد شهدت تغيرات بنائية وثقافية منذ منتصف القرن العشرين حتى الآن. هذه التغيرات كانت نتاجاً لمجموعة من العوامل والظروف (الداخلية والخارجية) المتداخلة والمتشابكة؛ ومن ثم يمكن القول إن المجتمعات الحضرية والمجتمعات الريفية في هذه البلدان قد أصابتها تلك التغيرات بشكل مباشر أو غير مباشر، وذلك بوصفها مجتمعات محلية ليست منعزلة أو مستقلة عن المجتمعات التي تنتمي إليها.

وتشير معظم الدراسات والبحوث التي تناولت بالدراسة والتحليل، التغيرات التي تعرضت لها البنى الحضرية والريفية في المجتمعات العربية بصورة عامة، والمجتمعات الخليجية بخاصة، إلى أن ثمة مجموعة من المتغيرات والعوامل المتداخلة قد أسهمت – بدرجة أو بأخرى – في إحداث هذه التغيرات، منها: التحديث، الانفتاح على المجتمعات الأخرى، الهجرة سواء (الريفية الحضرية أم الهجرة الخارجية)، سياسات وبرامج التخطيط والتنمية التي نفذتها تلك المجتمعات خلال مراحل مختلفة، النفط، انتشار التعليم، تطور نظم الاتصال والإعلام، وأخيراً العولمة بكل ما صاحبها من تأثيرات إيجابية وسلبية.. وغيرها من العوامل والمتغيرات الأخرى التي أسهمت في تغير تلك المجتمعات ليس على المستويين:

الاجتماعي والاقتصادي فحسب، بل على مستويات أخرى إيكولوجية وثقافية وسياسية وعمرانية.

وقد أشارت إحدى الدراسات التي تناولت أهم التغيرات البنائية والثقافية التي تعرضت لها الأسرة، إلى أنه على الرغم من تناقص وظائف الأسرة وتراجعها في إطار اتساع نطاق مؤسسات التنشئة الاجتماعية المكملة لها والساعية إلى استكمال مسيرة التنشئة الاجتماعية التي بدأتها الأسرة، وتعتبر الأسرة القاعدة الأساسية التي ينفذ من خلالها الفرد إلى المؤسسات الأخرى، كما أنها تمثل المحيط الأول والأخير والمرجعية التي يعود إليها الفرد في كل الأحيان، كما أن لديها القدرة على توجيه ومتابعة كل التغيرات التي قد يتعرض لها في حياته (كلثوم، 2008: 207).

انطلاقاً من ذلك، يمكن القول: إنه إذا كانت ثمة اختلافات وتباينات بين البنى الريفية والحضرية على مستوى المجتمعات العربية بصورة عامة، وذلك وفقاً لتباين الظروف البنائية والثقافية لتلك المجتمعات، فإن ثمة سمات وخصائص عامة مشتركة، تتعلق بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والإيكولوجية والثقافية للأسر، بالإضافة إلى أوضاعها وظروفها الحياتية والمعيشية.

وإذا كان ذلك ينطبق على البنى الريفية والحضرية في البلدان النامية بصورة عامة، والمجتمعات العربية بخاصة، فلا شك في أن الحديث عن البنى الريفية والحضرية؛ ومن ثم الأسرة الريفية والأسرة الحضرية في المجتمعات الخليجية، يتطلب أن نضع في الحسبان أن هذه المجتمعات تتسم بقدر كبير من الخصوصية على جميع الصُّعد والمستويات: البيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك الأوضاع والنظم السياسية. وانطلاقاً من ذلك، فإن الحديث عن الأسرة في القرى والمدن في المجتمع البحريني يتطلب من الباحث أن يضع في الحسبان الخصوصية البنائية والثقافية من ناحية، والسياق الريفي والحضري والمجتمعي العام من ناحية أخرى.

أولاً – إشكالية الدراسة:

في ضوء ما سبق، فإن إشكالية الدراسة تتمثل في معرفة تأثير التغيرات الاجتماعية في بنية الأسرة البحرينية ووظائفها، وذلك من خلال دراسة حالة ميدانية مقارنة بين القرية والمدينة، وكذلك الكشف عن أهم الخصائص والمكونات التي تتسم بالاستمرار والثبات، والعوامل المسؤولة عن استمرار تلك المكونات البنائية

والثقافية. وتحديداً تأتي هذه الدراسة للإجابة عن السؤال الرئيس الآتي: ما مظاهر التغير الاجتماعي في نسق الأسرة البحرينية ووظائفها؟.

ثانياً – أهمية الدراسة:

تحتل الدراسة أهمية خاصة على المستويين النظري والتطبيقي، يمكن توضيحها على النحو الآتي:

– الأهمية النظرية:

تأتي أهمية الدراسة من أهمية وجود الأسرة داخل المجتمع؛ فهي تشكل عنصراً مهماً في عناصر البناء الاجتماعي فيه، وتقوم بعدة وظائف أساسية تجاه المجتمع وتجاه أفرادها، وقد طرأت عليها تغيرات اجتماعية في نسق الأسرة؛ فلابد من معرفة التغيرات التي طرأت عليها.

وتتمثل الأهمية النظرية للدراسة في أن ثمة ندرة في الدراسات والبحوث التي تناولت موضوع الأسرة البحرينية، كما تتمثل في تطرقها لموضوع لم يتناول – في حدود علم الباحث– بعد وله أهمية وهي دراسة التغيرات الاجتماعية التي لحقت بنسق الأسرة البحرينية ووظائفها، وربما تؤدي هذه الدراسة إلى فتح المجال أمام الدارسين المختصين لإجراء دراسات واسعة حول الأسرة البحرينية.

– الأهمية التطبيقية:

مما لا شك فيه أن النتائج التي ستتوصل إليها الدراسة يمكن من خلالها أن تضع الباحثة بعض التوصيات الإجرائية المستقبلية تتعلق بالخصائص البنائية والثقافية والوظيفية لكل من أسر القرى وأسر المدن، في المجتمع البحريني.

ثالثاً – أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1 – تعرف الخصائص العامة للأسرة البحرينية المعاصرة.

2 – تعرف مظاهر التغير في بنية الأسرة البحرينية (الحجم، الشكل، أنماط العلاقات، أنماط السلطة واتخاذ القرار، التغير في مكانة المرأة).

3 – تعرف مظاهر التغير في وظائف الأسرة البحرينية (التغير في أساليب التنشئة، التغير في العلاقات الأسرية والقرابية، التغير في شروط الزواج وعاداته).

4 – تعرف المشكلات الناتجة من التغير في الأسرة البحرينية وأساليب مواجهتها.

رابعاً – تساؤلات الدراسة:

انطلاقاً من الأهداف يمكن للباحث تحديد مجموعة من التساؤلات التي تسعى الدراسة للإجابة عنها، وهي:

1 – ما الخصائص العامة للأسرة البحرينية المعاصرة؟

2 – ما مظاهر التغير في بنية الأسرة البحرينية: الحجم، الشكل، أنماط العلاقات،أنماط السلطة واتخاذ القرار، التغير في مكانة المرأة؟

3 – ما مظاهر التغير في وظائف الأسرة البحرينية: التغير في أساليب التنشئة، التغير في العلاقات الأسرية والقرابية، التغير في شروط الزواج وعاداته؟

4 – ما المشكلات الناتجة عن التغير في الأسرة البحرينية وأساليب مواجهتها؟

خامساً – المفاهيم الأساسية:

ثمة مجموعة من المفاهيم الأساسية تحتوي عليها الدراسة، يمكننا أن نقدم تعريفاً إجرائياً لكل منها بما يتفق وأهداف الدراسة.

1 – **التغيرات الاجتماعية:** يشير المصطلح إلى أوضاع جديدة تطرأ على البناء الاجتماعي والعادات والأدوات نتيجة لتشريع أو قاعدة جديدة لضبط السلوك، وتتجه إلى تغير في بناء فرعي معين أو جانب من جوانب الوجود أو البيئة الطبيعية والاجتماعية. (غيث، 2006: 283) كما يعرفها جندبرج بأنها التغير في المجتمع وتركيبه ونمط التوازن بين أجزاء تنظيماته وأنماطها؛ كتطاول حجم الأسرة وتحلل الاقتصاد المعيشي على أثر ظهور المدن، والتحول من الطوائف المهنية إلى طبقات (زايد، 2008: 19). ويُقصد بالتغيرات الاجتماعية إجرائياً، التغيرات التي تعرض لها المجتمع البحريني، سواء أكانت تلك التغيرات التي تتعلق بالبنية الاجتماعية؛ كالتغير في أنماط العلاقات الاجتماعية وأنماط السلطة واتخاذ القرارات، أم التغيرات في أوضاع المرأة ومكانتها وأدوارها داخل الأسرة، فضلاً عن تغير المكانات الاجتماعية ومحددات الاختيار للزواج، وغيرها من الأبعاد الاجتماعية الأخرى.

2 – **الأسرة الريفية والحضرية:** إن الأسرة، شأنها شأن المفاهيم الأخرى، ليس

ثمة تعريف واحد عام يمكن أن ينطبق عليها في كل المجتمعات، وفي كل المراحل التاريخية.

ونظراً لتداخل الأسرة المعيشية الريفية وتشابكها وخصائصها وأبعادها، فقد رأى بعض العلماء أن هناك مجموعة من العوامل المتداخلة التي يمكن من خلالها تعريف الأسرة المعيشية، وقد صنفوا هذه العوامل إلى مجالات أساسية ثلاثة، هي: العوامل الاجتماعية، وتضم (الإقامة، والحجم والاشتراك في الرقعة الزراعية نفسها، وعلاقات القرابة، والتماسك الاجتماعي، ونمط السلطة، والتقسيم النوعي للعمل...إلخ). أما العوامل الاقتصادية؛ فتضم متغيرات (الدخل، العمل غير المأجور، الإنتاج السلعي، العلاقة بالأرض والعمل في الزراعة، والعمل خارج الزراعة، والإنتاج للسوق، ومستوى التكنولوجيا المنخفض). وأخيراً العوامل الأيديولوجية، وتضم (الخضوع للقوى الخارجية، ومستوى الوعي المنخفض، وهيمنة الثقافة التقليدية...إلخ) (عودة، 1996).

وفي ضوء ما سبق، فإن الباحث يقصد بالأسرة الريفية والحضرية إجرائياً، أنها بنية اجتماعية تتكون من زوج وزوجة والأبناء غير المتزوجين (الأسرة النووية)، أو الأسرة التي تتكون من زوجين والأبناء المتزوجين والأحفاد (أي الأسرة التي تحتوي على أكثر من جيل: الجد والجدة، الآباء، والأحفاد)، والمقيمين جميعاً في مسكن واحد، ويعيشون حياة جماعية مشتركة، وهذا النمط من الأسرة يُطلق عليه (الأسرة الممتدة).

3- **التغير والثبات:** ثمة تعريفات عديدة للتغير، منها التحول أو التبدل أو الانتقال من حالة إلى حالة أخرى مختلفة؛ ومن ثم، فالتغير الاجتماعي، ظاهرة عامة وخاصية أساسية تتميز بها أنشطة الحياة الاجتماعية، وهو يمثل ضرورة حياتية للمجتمعات البشرية، وسبيل بقائها ونموها. كما يعتبر حقيقة تاريخية تتناول كل مقومات الحياة الاجتماعية والعلاقات الإنسانية التي تتفاعل وتترابط وتتكامل فيما بينها في كل صورة من صور التغير. وقد يكون التغير الاجتماعي بطيئاً أو سريعاً بحسب ما يميز المجتمع ومختلف مكوناته. (خاطر، 2005: 233).

وتتبنى الدراسة **مفهوماً إجرائياً للتغير** مؤداه: التحول الذي تتعرض له بنية المجتمع (سواء أكان مجتمعاً محلياً ريفياً أم حضرياً) في مرحلة معينة، وخلال فترة زمنية محددة، هذا التحول ينتج من مجموعة من العوامل والظروف المتداخلة

والمتشابكة (داخلية أو خارجية)، وقد يكون تغيراً جذرياً شاملاً وسريعاً، وقد يكون تغيراً تدريجياً بطيئاً يصيب أجزاء معينة من بنية المجتمع؛ بمعنى آخر، إنه تغير نسبي وليس مطلقاً، يختلف من مجتمع إلى آخر، ومن مرحلة إلى أخرى.

كما يشير مفهوم **الثبات إجرائياً** هنا إلى حالة السكون والاستقرار التي تتسم بها بنية المجتمع في مرحلة معينة، وهذا الثبات أيضاً لا يُعد ثباتاً مطلقاً، بل هو ثبات نسبي؛ بمعنى أنه يختلف من مجتمع إلى آخر، ومن مرحلة إلى أخرى؛ وذلك وفقاً لظروف كل مجتمع وخصائصه.

وهذا يشير إلى أن التغيرات التي تعرضت لها بنية الأسرة الريفية والحضرية البحرينية عبر مراحل زمنية مختلفة، ونتيجة لعوامل وظروف متباينة متداخلة ومتشابكة، لم تكن – بحال من الأحوال – تغيرات جذرية، وهذا ما ستكشف عنه نتائج الدراسة الميدانية.

سادساً – المدخل النظري للدراسة:

يحتوي تراث علم الاجتماع الريفي، وعلم الاجتماع الحضري وعلم الاجتماع العام، على كمّ هائل من النظريات والتوجهات الفكرية المختلفة: الفكر التقليدي أو المحافظ، والفكر الراديكالي، والبنائية الوظيفية، والتفاعلية الرمزية، ونظريات الصراع، ومدرسة التحديث الغربية، ونظريات التبعية، ونظريات العولمة، .وغيرها من الاتجاهات والرؤى النظرية الأخرى (شكري، 1981: 33)، التي تناولت ظاهرة التغير الاجتماعي، بكل ما يتضمنه من دلالات وحقائق. والواقع أن ثمة اختلافات عديدة بين الباحثين والمهتمين بهذه القضية، ترجع إلى اختلاف الرؤى الفكرية من ناحية، وتباين المجتمعات والثقافات من ناحية أخرى.

وعلى صعيد آخر، ثمة اتجاهات نظرية عديدة (كلاسيكية وحديثة)، قد تناولت الأسرة بصورة عامة، والأسرة الريفية والحضرية بخاصة، من زوايا ورؤى فكرية ونظرية متباينة، ومعظم هذه الاتجاهات والرؤى النظرية قد أكدت أن الأسرة في كل المجتمعات البشرية (المتقدمة منها وغير المتقدمة)، قد تعرضت لمجموعة من التغيرات البنائية والوظيفية خلال المراحل التاريخية المختلفة؛ وذلك بفعل وتأثير من مجموعة من العوامل المختلفة والمتداخلة (الداخلية والخارجية). كما أكدت تلك الاتجاهات النظرية أيضاً أن الأسرة، سواء الريفية أو الحضرية، بوصفها بنية اجتماعية أو نظاماً اجتماعياً من النظم الأساسية التي يتضمنها المجتمع، لم تكن –

بحال من الأحوال – بمعزل عن التغيرات والتحولات التي تعرضت لها المجتمعات الحضرية أو الريفية بصورة عامة.

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول: إن دراسة للمجتمعات الريفية والحضرية كمكونات اجتماعية، يتطلب تبني رؤية وإطار نظري شمولي ينطلق من أن القرية والمدينة لا تمثلان وحدات منعزلة عن المجتمع الذي ينتميان إليه.

انطلاقاً من ذلك، يمكن القول إن مدخل أسلوب الإنتاج والتكوين الاجتماعي (Niklas, 1998)، وتداخل الأساليب الإنتاجية المتباينة والمختلفة يُعد مدخلاً نظرياً وإطاراً فكرياً مناسباً، لتحديد خصائص كل من الأسرة الريفية والأسرة الحضرية، وفهمها وتشخيصها وتحليلها في المجتمع البحريني بصورة خاصة، ومن ثم الكشف عن مظاهر الثبات والاستمرار ومظاهر التغير التي تعرضت لها الأسرة بنمطيها (الأسرة الممتدة والأسرة النووية)، وكذلك معرفة العوامل المسؤولة عن الثبات والأخرى المسؤولة عن التغير، إضافة إلى إمكانية الإفادة من مقولات البنائية الوظيفية، وبخاصة مقولة النسق الاجتماعي، وذلك بوصف الأسرة تعد نسقاً فرعياً داخل النسق المجتمعي، لها خصائص بنائية تميزها، كما أن لها خصائص وسمات تتميز بها.

هذا، إضافة إلى أن البنائية الوظيفية من أكثر النظريات انتشاراً في دراسة الأسرة؛ حيث ركزت بصورة أساسية على معرفة كيف ترتبط الأسرة بباقي المؤسسات والنظم الاجتماعية الأخرى الموجودة في المجتمع. ومن جانب آخر، تركز على الأجزاء التي يتكون منها النسق الأسري، وعلى ارتباط أعضائها بعضهم ببعض عن طريق التفاعل والتساند الوظيفي، كما تركز اهتمامها على كل جزء وكل عنصر في النسق بوصفه مؤدياً لوظيفة معينة.

وتركز النظرية في دراستها للأسرة أيضاً على ثلاثة أنواع من الوظائف الأساسية للأسرة هي: وظائف الأسرة بالنسبة للمجتمع، ووظائف الأنساق الفرعية داخل الأسرة، ووظائف الأسرة بالنسبة لأفرادها؛ بوصفهم أعضاء داخل النسق الأسري، بالإضافة إلى أن النظرية تركز في دراستها للأسرة على العلاقة بين الأسرة والوحدات الاجتماعية الكبرى، والعلاقة بين الأسرة والأنساق الفرعية الأخرى المنتظمة فيها، والعلاقة بين الأسرة والشخصية (William, 1988).

وفضلاً عن ذلك، فإن منظري هذا الاتجاه يؤكدون أن الأسرة تمثل نسقاً أو

بنية مكونة من أعضاء يتفاعلون فيما بينهم، ويعتمد بعضهم على بعض، كما أنها (الأسرة) تعتبر أصغر نسق اجتماعي Micro Social System يدخل في تشكيل المجتمع، الذي يمثل نسقاً أكبر Macro System، وتلبي حاجاته ومتطلباته بهدف تدعيم النسق الأكبر لتمكينه من أداء وظائفه.

الدراسات السابقة:

فيما يلي عرض تصاعدي لعينة من الدراسات التي ركزت على التغيرات الاجتماعية في نسق الأسرة.

أعدت دينا حاتوغ (2001) دراسة، هدفت إلى الوقوف على واقع المرأة في اتخاذ القرارات الأسرية الشركسية واستكشاف أثر المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالزوج والزوجة عن طريق اتخاذ القرارات، ومنها تعليم الزوجة، عملها، دخلها الشهري، عمر الزوجة وممتلكاتها ومكان السكن، واستنتجت الدراسة أن الزوجة الشركسية تؤدي دوراً فعالاً في اتخاذ القرارات المتعلقة بها، وتتمتع باستقلالية جيدة في اتخاذ القرارات، أما في الأمور الأسرية؛ فإن مشاركتها جيدة أيضاً، في حين أن مشاركتها في اتخاذ القرارات الخاصة بالزوج ضعيفة مقارنة بمشاركتها في اتخاذ القرارات الخاصة بها والمتعلقة بأسرتها. في المقابل أظهرت نتائج الدراسة أن الزوج يشارك في اتخاذ القرارات المتعلقة بزوجته وأسرته ويتمتع باستقلالية كبيرة في اتخاذ القرارات المتعلقة به، وقد ينوب عن زوجته في اتخاذ بعض القرارات الخاصة بها، في حين أن الزوجة لا تتخذ منفردة قراراً متعلقاً بالزوج.

وهدفت دراسة إيمان علي (2004)، إلى الكشف عما طرأ على نظام الزواج من تغيرات نتيجة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. اتبعت الدراسة منهج المسح الاجتماعي، ومنهج دراسة الحالة. كانت أداة الدراسة الأساسية هي الاستبانة، وتكونت من 26 سؤالاً بين أسئلة مغلقة وأخرى مفتوحة، إضافة إلى المقابلات المفتوحة مع الإخباريين، وقد اعتمدت العينة العشوائية العنقودية من مرحلة واحدة، وبلغ حجم عينة الدراسة 300 أسرة؛ بنسبة 1,5% من حجم مجتمع الدراسة الكلي، البالغ عدد مكوناته 20000 أسرة. توصلت الدراسة إلى تغير نظام الزواج من شكله الداخلي (بين أبناء العمومة) إلى شكله الخارجي (خارج المجموعة القرابية)، وانتهى تأثير المجموعة القرابية في مسألة زواج الفتيات، كما ارتفع سن

الشباب عند الزواج بسبب انتشار التعليم وارتفاع تكاليف الزواج، وتغيرت العوامل المؤثرة في استمرارية الزواج، وأصبحت مراسم الزواج من ناحية الطقوس والاختلاف بين الزوجين في الأفكار والاتجاهات هي المؤثرة الآن. كما تغيرت مراسم الزواج من ناحية الطقوس المصاحبة لعملية الزواج والوسائل التي تتم بها.

وتناولت دراسة صالح سليمان عبد العظيم (2006) التحولات والمشكلات المرتبطة بالأسرة الخليجية حديثة النشأة، واعتبرت أنه في المجتمعات التي وصلت إلى درجة كبيرة من التطور أو عقلانية التطور وعدم فجائيته لا تواجه الأسرة تلك التغيرات الحادة التي تقلب كيانها، من منطلق أن الأسرة في المجتمعات الغربية مرتبطة ببنية مجتمعية شاملة، ومتجانسة إلى حد كبير، قوامها الفردية سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي، وحتى القيمي، وهو ما تجلى في تحول الأسرة من نمط الأسرة الممتدة إلى نمط الأسرة النووية. على نقيض ذلك، فإن التوترات المجتمعية والتحولات الفجائية التي شملت مختلف الميادين قد أثرت على درجة استقرار الأسرة العربية وتوجهاتها القيمية، التي لا تزال تمر بمراحل التغير، وتتنازعها الرغبة في التحديث على الطريقة الغربية والارتباط بالقيم الجماعية الراسخة.

وأشارت يبيمون كلثوم (2008) في إحدى الدراسات التي تناولت أهم التغيرات البنائية والثقافية التي تعرضت لها الأسرة، إلى أنه على الرغم من تناقص وظائف الأسرة وتراجعها في إطار اتساع نطاق مؤسسات التنشئة الاجتماعية المكملة لها والساعية إلى استكمال مسيرة التنشئة الاجتماعية التي بدأتها الأسرة – يبقى دور الأسرة يحظى بالأهمية نفسها، على اعتبار الأسرة هي القاعدة الأساسية التي ينفذ من خلالها الفرد إلى المؤسسات الأخرى، كما أنها تمثل المحيط الأول والأخير والمرجعية التي يعود إليها الفرد في كل الأحيان، كما أن لديها القدرة على توجيه ومتابعة لكل التغيرات التي قد يتعرض لها في حياته.

وهدفت دراسة الرواشدة والعرب (2010) إلى الكشف والتحليل لاتجاهات الشباب الجامعي في الأردن نحو التمييز ضد المرأة في مجالي القرارات الأسرية وتقدير الذات، كما هدفت – بشكل أساسي – إلى تعرف الاختلاف في هذه الاتجاهات في ضوء بعض الخصائص النوعية للشباب الجامعي؛ كالجنس، والكلية والعمر والعمل والحالة الاجتماعية ومكان الإقامة والدخل الشهري. ولتحقيق أهداف الدراسة طبقت على عينة قصدية طبقية، بلغ حجمها (200) طالب دراسات عليا موزعين على

أربع كليات علمية وإنسانية، وقد جمعت البيانات منهم بوساطة استبانة، غطت مجال القرارات الأسرية وتقدير الذات، واستخدم الباحث الإحصاء الوصفي واستخراج التكرارات والنسب والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والارتباطات بين متغيرات الدراسة. كما استخدم اختبار ف (F-Test) لاختبار الفروق بين اتجاهات أفراد العينة حول التمييز ضد المرأة. وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن هناك اتجاهات إيجابية عند الشباب الجامعي في الأردن نحو مشاركة المرأة في القرارات الأسرية وفي مجال تقدير الذات. وهناك فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات الشباب الجامعي في الأردن بمجال القرارات الأسرية، تعزى إلى متغيرات مكان الإقامة والحالة العملية. في المقابل عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات الشباب الجامعي على محور القرارات الأسرية، تعزى إلى متغيرات الكلية والعمر والحالة الاجتماعية. وهناك فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات الشباب الجامعي في الأردن في مجال تقدير الذات، تعزى إلى متغيرات الكلية والحالة العملية. وفي المقابل لم توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات الشباب الجامعي على محور تقدير الذات، تعزى إلى متغيرات مكان الإقامة والعمر والحالة الاجتماعية.

وهدفت دراسة منى عبد الستار محمد حسن (2014)، إلى تعرّف البعد الاجتماعي للعولمة وتأثيراتها في الأسرة العراقية، ومن ثم تعرف المخاطر الاجتماعية التي تسببها العولمة في بنية الأسرة، وأهم الآليات التي تعتمدها العولمة في التأثير السلبي على أفراد الأسرة. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات، منها: أنه يجب أن يكون هناك برامج توعوية تُبث من خلال وسائل الإعلام المختلفة لأفراد الأسرة حول مخاطر العولمة وتأثيراتها الفكرية المختلفة. كما تؤكد الدراسة أيضاً ضرورة تقوية الوازع الديني لأفراد الأسرة من خلال توجيه الآباء للأبناء. إضافة إلى ضرورة وجود مكاتب رعاية اجتماعية خاصة بالأشخاص المقبلين على الزواج لتوعيتهم وتهيئتهم نفسياً واجتماعياً لبناء أسرة جديدة تتحمل جميع مسؤولياتها تجاه الأبناء والمجتمع.

سابعاً – منهجية الدراسة:

1 – نوع الدراسة والمنهج المستخدم:

نظراً لأن الهدف الرئيس للدراسة يتمثل في تعرف مظاهر وملامح الثبات والتغير، التي تعرضت لها كل من الأسرة الريفية والأسرة الحضرية في المجتمع البحريني، فضلاً عن تعرف العوامل المسؤولة عن استمرار بعض العناصر

والخصائص والمكونات التي تتعلق ببنية الأسرة ووظائفها (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، وذلك في ضوء واقعها الراهن، وتلك العوامل الأخرى المسؤولة عن تغير العناصر والمكونات الأخرى؛ ومن ثم فإن الدراسة تعتبر دراسة وصفية تحليلية؛ إذ إنها تعتمد بشكل أساسي الأسلوب الوصفي التحليلي، وخاصة التحليلات الكيفية، وذلك من واقع معطيات الدراسة الميدانية وبياناتها التي تم الحصول عليها من خلال المقابلات المتعمقة مع بعض الحالات في القرية والمدينة التي تم اختيارهما مجالاً للدراسة الميدانية. لذا اعتمدت الدراسة الأسلوب الوصفي ومنهج دراسة الحالة.

2 – مجتمع الدراسة:

جميع أرباب الأسر (ذكر أو أنثى) في قرى مملكة البحرين ومدنها.

3 – عينة الدراسة وحجمها:

اختيرت إحدى القرى وإحدى المدن البحرينية بطريقة عمدية مقصودة. أما بالنسبة لحجم العينة؛ فقد بلغت 20 رب أسرة، واختيرت نماذج من الأسر القروية، بعضها أسر ممتدة وبعضها الآخر أسر نووية؛ بواقع 10 حالات. وكذلك اختيرت 10 حالات من الأسر الحضرية: 5 حالات من الأسر الممتدة و5 حالات من الأسر النووية. وقد اختيرت الأسر، سواء الريفية أو الحضرية أيضاً، بطريقة عمدية وفقاً لأنماط الأسرة، التي تراوح بين النووية والممتدة؛ وذلك لتحقيق أهداف الدراسة. وقد تم اختيار هذا النوع من العينات بسبب عدم وجود إحصائيات تحدد عدد الأسر الممتدة والنووية في المجتمع البحريني، إضافة إلى ظروف إجراء هذا النوع من الدراسات التي قد يمتنع البعض عن الاستجابة لها.

4 – أدوات الدراسة:

استخدم دليل المقابلة المتعمقة الموجهة لرب الأسرة، سواء كان رجلاً أم امرأة، وهو وحدة الدراسة، الذي يتم جمع البيانات من خلاله على مستوى جميع الأسر عينة الدراسة. وقد تضمن الدليل مجموعة من المحاور التي ترتبط بأهداف الدراسة وتساؤلاتها، تمثلت فيما يأتي: أولاً – البيانات الأساسية. ثانياً – الظروف السكنية. ثالثاً – تغير بنية الأسرة ووظائفها، وتتضمن عدة عناصر، تمثلت في: أنماط العلاقات الأسرية والقرابية، مدى وجود أقارب يقيمون مع رب الأسرة في المسكن نفسه، سلطة اتخاذ القرارات داخل الأسرة وخارجها، مدى التغير في شروط الزواج وعاداته، مدى تأثير وسائل التواصل الحديثة في العلاقات الأسرية

والقرابية، مدى التغير في مكانة المرأة وأدوارها داخل المنزل وخارجه، مدى استمرار الزيارات العائلية والقرابية، العوامل المسؤولة عن المشكلات والخلافات الأسرية وأساليب علاجها، الآثار المترتبة على اعتماد الأسرة على الخدم والمربيات سواء على الأطفال أو على الأسرة عموماً. واعتمد على الأسلوب الكيفي في تحليل بيانات المقابلات الميدانية وتفسيرها.

5 – المعالجة الإحصائية:

لكون الدراسة وصفية اعتمدت على أسلوب دراسة الحالة، ولكون عدد عينة الدراسة 10 حالات لم تستخدم معالجات إحصائية متقدمة، واكتفي بالتكرارات كمؤشر على حجم استجابات أفراد العينة.

ثامناً – الدراسة الميدانية.. التحليل والتفسير:

تتضمن الدراسة الميدانية عدة محاور رئيسة، جمعت بيانات حولها من أرباب الأسر مجال الدراسة، وتمثلت تلك المحاور فيما يأتي:

أولاً – خصائص حالات الدراسة:

1 – السن: تنوعت المستويات العمرية بالنسبة لحالات القرية؛ إذ بلغ عدد الذين تراوح أعمارهم ما بين 30 وأقل من 40 سنة 4 حالات، بينما بلغ عدد من تراوح أعمارهم ما بين 50 وأقل من 60 سنة 5 حالات، وكانت هناك حالة واحدة من فئة 60 سنة فأكثر.

أما بالنسبة لحالات المدينة؛ فقد تنوعت أيضاً المستويات العمرية لحالات الدراسة؛ إذ بلغ عدد من تزيد أعمارهم على 60 سنة 3 حالات، وفي الفئة أقل من 40 سنة 4 حالات، والفئة من 40 إلى أقل من 60 سنة 3 حالات. ولا شك في أن تباين المستويات العمرية على مستوى حالات القرية وكذلك حالات المدينة، سوف ينعكس على آرائهم وتصوراتهم عن الأسرة سواء الريفية أو الحضرية، ومن ثم التغيرات التي تعرضت لها من حيث الخصائص والبنية والوظائف.

2 – النوع: ليس ثمة فروق كبيرة بين حالات القرية وحالات المدينة فيما يتعلق بالنوع؛ إذ تساوى عدد أرباب الأسر الذكور مع عدد أرباب الأسر الإناث في حالات القرية، بينما بلغ عدد أرباب الأسر في حالات المدينة 6 حالات من الذكور، و 4 حالات من أرباب الأسر من الإناث.

3 – **الحالة الزواجية**: تبين من البيانات الخاصة بالقرية أن عدد أرباب الأسر المتزوجين بلغ 8 حالات، وأن حالتين فقط كانتا في فئة أرمل. أما في المدينة؛ فقد بلغ عدد أرباب الأسر المتزوجين 9 حالات، وكانت حالة واحدة فقط في فئة مطلق. وتشير هذه النتائج بصورة مبدئية إلى أن هناك استقراراً أسرياً على مستوى الغالبية العظمى من حالات الدراسة على مستوى كل من القرية والمدينة.

4 – **عدد مرات الزواج**: تشير البيانات المتعلقة بعدد مرات الزواج بالنسبة لحالات القرية إلى أن هناك 9 حالات من أرباب الأسر من فئة متزوج مرة واحدة، وحالة واحدة فقط متزوجة مرتين، كما تشير البيانات الخاصة بالمدينة إلى أن هناك 9 حالات من أرباب الأسر متزوجة مرة واحدة، وحالة واحدة فقط متزوجة مرتين. وهو ما يعتبر مؤشراً أيضاً على الاستقرار الأسري بالنسبة لحالات الدراسة على مستوى كل من القرية والمدينة.

5 – **عدد الأبناء**: تشير البيانات الخاصة بحالات الدراسة في القرية إلى أن عدد الأبناء الذكور يراوح ما بين 1 و 6 أبناء، وكذلك عدد أبناء الإناث يراوح أيضاً ما بين 1و 6 أبناء، أما بالنسبة لحالات الدراسة في المدينة؛ فقد تبين أن عدد الأبناء الذكور يراوح ما بين 1 و 6 أبناء، بينما عدد الأبناء الإناث يراوح ما بين 1 و 7 أبناء. وهذا يعني أن هناك أسراً نووية على مستوى حالات القرية وأخرى ممتدة، كما أن هناك أسراً نووية على مستوى المدينة وأخرى ممتدة أيضاً.

6 – **المستوى التعليمي لحالات الدراسة**: تكشف البيانات عن تباين المستويات التعليمية بالنسبة لحالات الدراسة في القرية؛ إذ بلغ عدد أرباب الأسر الحاصلين على تعليم متوسط 4 حالات، والحاصلين على تعليم عالٍ 3 حالات، وهناك حالتان من فئة يقرأ ويكتب، وحالة من فئة أمي. بينما نجد التنوع أكثر وضوحاً بالنسبة لحالات المدينة؛ حيث بلغ عدد المتعلمين تعليماً عالياً 4 حالات، وهناك حالتان من الحاصلين على تعليم متوسط، وحالتان من فئة يقرأ ويكتب، وحالة من فئة أمي، وحالة حاصلة على الإعدادية. ولا شك في أن تباين المستويات التعليمية على مستوى حالات القرية وكذلك على مستوى حالات المدينة سينعكس على آرائهم وتصوراتهم حول التغيرات التي تعرضت لها الأسرة البحرينية بصورة عامة، والأسرة القروية والحضرية بخاصة.

7 – **المهنة**: فيما يتعلق بالمهن على مستوى أرباب الأسر في القرية، تمثلت في

ربة منزل وموظف وأعمال حرة ومتقاعد، بينما راوحت المهن بالنسبة لحالات المدينة بين معلم وموظف والشرطة ومتقاعد وأعمال حرفية، ولا شك في أن التنوع المهني يعكس تباين المستويات التعليمية لحالات الدراسة سواء في القرية أو في المدينة.

8 – **الدخل**: ثمة تباين في مستويات الدخول على مستوى حالات الدراسة في القرية؛ حيث تراوح الدخول ما بين 300 دينار و 1300 دينار، أما بالنسبة لحالات الدراسة في المدينة؛ فإن الدخول تراوح ما بين 200 دينار و 2000 دينار، وهو ما يعكس أيضاً تباين المستويات التعليمية من ناحية، وتباين المهن والوظائف من ناحية أخرى، كما يعبر في الوقت ذاته عن تباين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأرباب الأسر، سواء بالنسبة لحالات القرية أو بالنسبة لحالات المدينة.

9 – **الظروف السكنية**: فيما يتعلق بنمط المسكن، تشير البيانات إلى تنوع الظروف السكنية لأرباب الأسر في القرية؛ حيث بلغ عدد الحالات التي تسكن في فيلات 5 حالات، و3 حالات في بيت إسكان، وهناك حالتان في شقة، بينما تشير البيانات الخاصة بحالات المدينة إلى أن 6 حالات تسكن في فيلات، و3 حالات في بين إسكان، وحالة واحدة في شقة؛ ومن ثم يشير التنوع السكني إلى تنوع وتباين في الظروف الاقتصادية من جانب، ونمط الأسر وأحجامها من جانب آخر.

أما فيما يتعلق **بملكية المسكن**؛ فقد أوضحت البيانات أن الغالبية العظمى من أرباب الأسر سواء في القرية أو في المدينة 9 حالات في كل منها يقيمون في مسكن ملك، وحالة واحدة فقط في كل منها تقيم في مسكن بالإيجار. والواقع أن هذه السمة تميز المجتمعات الخليجية بصورة عامة؛ حيث يقيم المواطنون في هذه المجتمعات في مساكن ملك سواء أكانت في شكل فيلات أم في شكل بيوت مستقلة.

ثانياً – تغير بنية الأسرة ووظائفها: إن الحديث عن بنية الأسرة الريفية والأسرة الحضرية في المجتمع البحريني، ومعرفة التحولات والتغيرات التي تعرضت لها، يتطلب منا التركيز على مجموعة من الخصائص والسمات، منها: حجم الأسرة، نمط الأسرة، توزيع الأدوار داخل الأسرة، أنماط العلاقات الأسرية، نمط السلطة واتخاذ القرارات، وعمل المرأة، وغيرها من الخصائص الأخرى.

لقد ظل نمط الأسرة الممتدة هو النمط المسيطر على البنى الاجتماعية للمجتمعات الخليجية لفترات طويلة، إلا أن التغيرات البنائية والثقافية التي عاشتها

تلك المجتمعات منذ منتصف القرن العشرين حتى الآن، قد انعكست بشكل مباشر أو غير مباشر على بنية الأسرة الخليجية ووظائفها؛ ومن ثم لم تكن كل من الأسرة الريفية والأسرة الحضرية في المجتمع البحريني بعيدة عن تلك التغيرات أو بمعزل عنها؛ فالتغيرات الاقتصادية والإيكولوجية والتوسعات العمرانية التي تعرضت لها بعض هذه المجتمعات، قد انعكست على الأسرة بنائياً ووظيفياً؛ فقد تغير شكل الأسرة وحجمها؛ حيث التحول من نمط الأسرة الممتدة أو المعيشية إلى نمط الأسرة النووية الصغيرة بكل ما تتضمنه من خصائص وسمات، وبخاصة سمة الاستقلالية، وصغر حجم الأسرة. وهذا ما أشارت إليه النظرية البنائية الوظيفية والمقولات النظرية التي تبنتها الدراسة.

ويتضمن هذا المحور عدة محاور فرعية، تمثل العناصر والخصائص البنائية والوظيفية للأسرة، يمكننا الكشف عن تلك الخصائص من خلال معطيات الدراسة الميدانية على مستوى حالات الدراسة في القرية مقارنة بمعطيات الدراسة الميدانية على مستوى حالات الدراسة في المدينة، وذلك فيما يأتي:

1 – أنماط العلاقات الأسرية والقرابية:

أكدت جميع حالات الدراسة في القرية، سواء بالنسبة للأسر النووية أو الأسر الممتدة، أن العلاقات الأسرية علاقات قوية، وأن الأسر ترتبط بعلاقات قرابية قوية مع العائلة، كما أن هناك تماسكاً أسرياً بين الآباء والأبناء، وكذلك الحال بين الأبناء بعضهم ببعض، وأن العلاقات داخل الأسرة بصورة عامة علاقات قوية تقوم على التكامل والاحترام المتبادل بين أفراد الأسرة. فقد أشارت إحدى الحالات إلى ذلك بالقول: "نحن أسرة نووية صغيرة مكونة من 3 أفراد فقط تربطهم علاقة قوية قائمة على المحبة والترابط والاحترام المتبادل".

أشارت حالة أخرى إلى أن "العلاقات بين أفراد الأسرة تتميز بأنها علاقات جيدة وخالية من المشكلات، والكل يحترم بعضه بعضاً، وكذلك العلاقة مع الأقارب فإنه يسودها الود والاحترام والتفاعل المستمر في جميع المناسبات الاجتماعية".

وعلى مستوى حالات الدراسة في المدينة، أشارت الغالبية العظمى من الحالات إلى قوة العلاقات الأسرية والقرابية، وأن هذه العلاقات تستند إلى مرجعية من القيم والعادات والتقاليد المتوارثة عن الأجداد، التي ما تزال تشكل أهمية خاصة لدى الأسر الإماراتية بصورة عامة. فعلى حد قول إحدى الحالات. "نمط العلاقة الأسرية

في المنزل هو نمط تفاهمي حواري قائم على الحوار فيما بيننا للوصول إلى أهداف وقرارات صائبة ترضي الجميع". وقد أكدت حالة أخرى أن "العلاقات الأسرية يغلب عليها العادات والتقاليد، وأصبح العرف هو اللغة السائدة في المجتمع إلى جانب القيم الدينية". وأشارت حالة أخرى من المدينة إلى العلاقات الأسرية والقرابية، بالقول: "العلاقات الأسرية قوية جداً؛ حيث يتم التجمع غالباً وبشكل يومي بين أفراد العائلة وبخاصة عند تناول الطعام في الغذاء أو العشاء، ويتم مناقشة المشكلات العائلية وحلها بشكل جماعي، كما تلتقي الأسرة والأقارب دائماً في مناسبات كأعياد الميلاد والزواج ونجاح الأبناء في المدارس، يتبادلون التهاني والهدايا بهذه المناسبات العائلية".

بينما أشارت حالة أخرى في وصفها للعلاقات الأسرية والقرابية إلى أن "العلاقات داخل الأسرة مترابطة إلى حد كبير مع استقلال كل فرد من أفراد العائلة في غرفة خاصة، أما عن العلاقات القرابية؛ فنادراً ما تكون هناك زيارات عائلية من أحد الأقارب للمنزل، أما الزيارات بين أبناء الأسرة الصغيرة لمنزل الجد والجدة؛ فتكون بشكل أسبوعي، أما بالنسبة لباقي الأقارب؛ فهي علاقات متقطعة وغير دائمة".

2 – سلطة اتخاذ القرارات داخل الأسرة وخارجها:

من الخصائص الاجتماعية الأخرى التي كانت تشكل مكوناً رئيساً من مكونات الأسرة التقليدية، نمط السلطة والنفوذ واتخاذ القرارات سواء أكانت هذه القرارات تتم داخل الأسرة، أم كانت تتعلق بأمور خارج نطاق الأسرة؛ مثل: اختيار شريك الحياة بالنسبة للأبناء الذكور أو الإناث، وكذلك الأمور التي تتعلق بإدارة شؤون المنزل. ويمكننا توضيح مدى التغير الذي تعرضت له تلك الخصائص بمجرد تحول نمط الأسرة من الأسرة الممتدة إلى نمط الأسرة النووية.

وقد أشارت إحدى الدراسات إلى تأثير الترف على نمط السلطة داخل العائلة التقليدية، وكذلك مسألة السلطة في علاقتها بعملية التنشئة الاجتماعية التي كان يتلقاها الأطفال وتجعلهم يرتبطون بالعائلة بروابط قوية؛ وهو الأمر الذي جعل من العائلة الممتدة الخاصية الأساسية لهذه المؤسسة، التي تستوعب الفرد وتخضعه للسلطة الأبوية. وقد ظلت تبعية المرأة للرجل حاضرة في معظم الكتابات التي اهتمت بتحليل الواقع القروي، بل هناك من الدراسات من اتخذ من سلطة الرجال

على النساء محوراً لها؛ ومن ثم، ظلت سلطة الرجال على النساء مطلقة داخل الأسرة القروية التقليدية (الهراس، وبن سعيد، 1996).

غير أن التغيرات التي تعرضت لها المجتمعات القروية خلال السنوات الأخيرة، وجاءت انعكاساً للتغيرات والتحولات التي مرت بها المجتمعات العربية بصورة عامة، والخليجية بخاصة، ولا سيما المجتمع البحريني...، هذه التغيرات جميعها قد أسهمت في تراجع نمط الأسرة الممتدة التقليدية؛ ومن ثم ظهور الأسر النووية، التي أصبحت أكثر انتشاراً في المجتمعات القروية، تلك الأسر أصبحت تعتمد على ذاتها، كما أصبحت مستقلة عن سلطة العائلة، ليس في الأمور السكنية فقط، ولكن في معظم الأمور الحياتية أيضاً، ومن بينها الاستقلالية في عملية اتخاذ القرارات الخاصة بها دون الرجوع للعائلة، التي كانت تشكل فيما سبق إطاراً مرجعياً مهماً بالنسبة للأبناء المتزوجين والمقيمين في حياة مشتركة في منزل يوجد فيه الجد والجدة؛ حيث كانت معظم القرارات التي تتخذ داخل الأسرة والخاصة بالأمور المنزلية كانت تمارسها ربة المنزل (الجدة)، أما القرارات الخاصة بالأمور خارج الأسرة؛ فقد كان يتخذها رب الأسرة (الجد)... وهكذا تغيرت أنماط السلطة والنفوذ واتخاذ القرارات بعد أن تحولت الأسرة القروية من أسرة ممتدة إلى أسرة نووية، تتسم بالاستقلالية ليس في المسكن فقط، بل كذلك في الأمور الحياتية الأخرى.

وثمة تباين وتنوع في استجابات حالات الدراسة في القرية فيما يتعلق بنمط السلطة وكيفية اتخاذ القرارات داخل الأسرة القروية المعاصرة؛ فقد أشارت إحدى الحالات إلى ذلك بالقول: "سلطة اتخاذ القرارات داخل الأسرة تكون بالتعاون من رب الأسرة والزوجة على أساس مصلحة الأسرة، وخارج الأسرة فإن القرارات يتم بحسب الظروف المحيطة بالأسرة". وأشارت حالة أخرى إلى ذلك بقولها: "في القديم كان زمام الأمور كلها عند الأب لوحده فعندما يتكلم الأب ويتخذ أي قرارات تمشي على الكل ولا يستطيع أحد مراجعته في ذلك وكذلك الحال بالنسبة للقرارات التي يتم اتخاذها بشأن علاقات الأسرة الخارجية". وتؤكد حالة أخرى التغيرات التي تعرضت لها أنماط السلطة واتخاذ القرارات داخل الأسرة الريفية وخارجها بالقول: "إن سلطة اتخاذ القرارات الخاصة بالأسرة، سواء فيما يتعلق بالشأن الداخلي أو الخارجي، أصبحت سلطة متبادلة بين الأب والأم وغالباً ما يستشار الأبناء في بعض القرارات وخاصة التي تخصهم؛ ومن ثم أصبحت لغة الحوار والمناقشة هي النمط الأكثر انتشاراً الآن على مستوى غالبية الأسر الريفية". وهو

الأمر الذي يشير إلى أن ثمة تغيرات تعرضت لها المجتمعات القروية انعكست على الأسرة القروية بصورة عامة.

أما ما يتعلق بنمط السلطة واتخاذ القرارات على مستوى حالات الدراسة في المدينة، فثمة استجابات متنوعة في هذا المجال؛ حيث أكدت إحدى الحالات أن "السلطة تكون عادة بيد رب الأسرة في القرارات الصارمة، أما القرارات الداخلية؛ فنشترك فيها جميعاً حتى يتم الاتفاق على قرار واحد، ونحن عائلة متفاهمة في اتخاذ القرارات ونلجأ إلى أسلوب المناقشة والحوار في القرارات الصعبة وخاصة المتعلقة بالأولاد". وأضافت حالة أخرى قائلة: "عادة ما يتم التناقش بشكل عائلي في حال وجود قرارات ولكن رب الأسرة هو من يتخذ القرار النهائي".

وتؤكد حالة أخرى أن "السلطة شبه مطلقة للجميع مع التحفظ والالتزام بالعادات والتقاليد ولكن فيما يخص الدراسة فالكل لديه مطلق الحرية في اختيار تخصصه وباقي القرارات العامة كذلك مفتوحة لكل فرد مع إجراء بعض المشاورات، إذا كان الأمر يتطلب ذلك، ويحدث ذلك أيضاً بالنسبة لقرارات الأسرة في الشؤون الخارجية".

وتؤكد حالة أخرى أبوية السلطة؛ إذ تقول: "تتمركز عملية اتخاذ القرارات في يد الأب في معظم الأسر وخاصة الأسر التي تقيم في القرى؛ بحكم أن النمط السائد لديهم يميل أكثر إلى النمط الأبوي الذي يسلط الضوء على العادات والتقاليد والأعراف أكثر مما هو سائد في المدن، كما أن السبب في تمركز عملية اتخاذ القرارات في يد الأب بحكم أن الدول العربية والإسلامية تميل إلى النمط الأبوي والمتسلط".

وأضافت حالة أخرى: "في الأسرة الممتدة كانت القرارات الخاصة بالشؤون الداخلية للأسرة في يد الجدة؛ أما القرارات الخاصة بالشؤون الخارجية للأسرة؛ فكان ينفرد بها رب الأسرة ولا أحد يستطيع أن يعترض على تلك القرارات، أما الآن؛ فقد تغيرت الأوضاع وأصبح للأبناء رأي وخاصة في الموضوعات التي تخصهم، ولا سيما موضوعات الدراسة والزواج وغيرها من الأمور الأخرى".

3 – مدى التغير في شروط الزواج وعاداته:

لقد أوضحت بيانات الدراسة الميدانية الخاصة باستجابات حالات القرية أن الغالبية العظمى منها أكدت أن ثمة بعض التغيرات التي تعرضت لها نظم الزواج وعاداته، بينما أكدت حالات أخرى عدم تغير تلك العادات، وأنها ما تزال موجودة

ومستمرة ومؤثرة بدرجة كبيرة في بعض الأسر وخاصة التي ما تزال تحتفظ بطابعها التقليدي.

تشير إحدى حالات الدراسة في القرية إلى ذلك بالقول: "في القديم كانت العادات والتقاليد هي التي تتحكم في عملية الزواج، وكان الزواج السائد هو زواج الأقارب؛ مثل ابن العم على بنت العم، ولم يكن أمر الزواج بيد البنت ولكن بيد الأب، فهو الذي يقرر ويجب أن يكون من عائلة معروفة، وفي القديم أيضاً كان الزواج محكوماً بالدين والمذاهب ونسب البحرين والأعراف، أما الآن؛ فقد تلاشت كل هذه الشروط".

وأكدت حالة أخرى مظاهر التغير في عادات الزواج بقولها: "شروط الزواج وعاداته تغيرت كثيراً عن السابق؛ بسبب الظروف التي يمر بها الأفراد، ولكن عاداتنا وتقاليدنا لا تتغير وإنما من مظاهر التغير المهور وطريقة الاحتفال بالزواج". وأضافت حالة أخرى: "تغيرت عادات الزواج بشكل كبير؛ في السابق لم يكن هناك حفلات للزواج وكانت الشروط بسيطة وغير مكلفة، أما الآن؛ فهناك مغالاة في المهور وبذخ في الحفلات والتكاليف الخاصة بالزواج". وتشير حالة أخرى في السياق ذاته إلى أن "هناك تغيراً كبيراً في شروط الزواج وعاداته؛ وذلك لأن المرأة الآن أصبحت واعية بحقوقها الشرعية والقانونية، وقد تخلصت من قيود الرجل؛ لأنها تستطيع أن تعمل ومن ثم قادرة على إعالة نفسها واستقلالها بذاتها".

بينما تباينت الآراء في حالات المدينة حول مدى تغير شروط الزواج وعاداته؛ فيشير البعض إلى أن كثيراً من العادات والطقوس المرتبطة بظاهرة الزواج لم تتغير بعد؛ مثل المغالاة في المهور والاحتفالات والبذخ في تقديم الهدايا..وغير ذلك، في حين يرى البعض أن بعض هذه العادات والشروط قد تغير؛ وذلك بفعل تغير مستوى الوعي الاجتماعي وارتفاع مستويات التعليم وتزايد تأثير وسائل الإعلام المختلفة، وأشارت إحدى الحالات إلى ذلك بقولها: "بسبب التغيرات التي تحدث في العالم بسبب العولمة وما لها من تأثيرات على الجانب الاجتماعي والاقتصادي والثقافي وانفتاح الدول بعضها على بعض والاعتماد على العمالة الوافدة وثورة المعلومات والاتصالات، كل ذلك أتاح المجال لظهور عادات وتقاليد وقيم متعددة ومختلفة في المجتمع الواحد، منها ما يتعلق بالمهور وتكاليف الزواج بشكل عام".

ونظراً لتغير شكل الأسرة الآن عما كانت عليه من قبل، والتحول من أسرة ممتدة إلى أسرة نووية، وما ارتبط بذلك من تغير في منظومة القيم الاجتماعية

والعادات والتقاليد، فقد تراجعت بعض عادات الزواج وشروطه؛ بسبب تلك التغيرات، وقد أشارت إلى ذلك إحدى الحالات في المدينة بالقول: "في السابق كانت الأسرة هي الكبيرة أو الممتدة التي كان يعيش فيها الأجداد والآباء والأحفاد وفي بعض الأسر البنات المتزوجات أيضاً، وكانت هناك قيم تحكم الأسرة، منها – على سبيل المثال – العادات المتعلقة بزواج الأقارب؛ أي الزواج من داخل الأسرة أو العائلة: بنت العم أو بنت العمة أو الخال أو الخالات... وكانت تلك الأسر تلتزم بتطبيق هذه العادات. أما الآن؛ فلم تعد هذه العادات موجودة بالدرجة نفسها من الالتزام، وأصبح الزواج الخارجي منتشراً ليس من خارج الأسرة أو العائلة فقط ولكن الزواج من أجنبيات أيضاً". **وفيما يتعلق بالأمور المتعلقة باختيار الشريك، أكدت إحدى الحالات من المدينة أيضاً** "أنه لا يوجد أي ابن أقدم على الزواج يتدخل الوالدان في قراره؛ فهو قرار شخصي، ويكتفي الأبوان فقط بالنصح والتوجيه دون فرض آرائهما على الأبناء؛ فللفرد كل الأريحية من هذه الناحية بغض النظر عن توجيهات الوالدين".

وأكدت حالة أخرى أن شروط الزواج اختلفت الآن عما سبق؛ حيث تقول: "طبعاً هناك فرق كبير في الشروط والعادات وحتى في أسلوب الزواج نفسه؛ فعادة ما يتم اشتراط وجود مسكن مستقل وعمل دائم". في حين أشارت حالة أخرى إلى عدم تغير تلك الشروط والعادات المرتبطة بالزواج؛ حيث ترى أنه "لم يحدث هناك أي تغيير في شروط الزواج وعاداته؛ وذلك يرجع إلى العادات والتقاليد التي يتمسك بها الآباء، ولذلك فتغير تلك العادات ليس من السهولة أن يحدث".

خلاصة القول: إنه على مستوى المدينة، تباينت آراء الحالات حول ظاهرة الزواج؛ فالبعض يؤكد أن عادات الزواج شهدت تغييرات واضحة، بينما يرى بعضها الآخر أن عادات الزواج التقليدية ما تزال موجودة حتى الآن؛ فقد أكدت إحدى الحالات أن "هناك تغيراً في سلوك الزواج؛ حيث يسمح الأب للأبناء باتخاذ القرار الكامل في موضوعات الزواج والحرية المطلقة في أمور الزواج وعدم الإجبارية أو التدخل، ولكن عادات الزواج الخاصة بالارتباط من داخل الأسرة والعائلة (زواج الأقارب) ما تزال موجودة ومستمرة". وهذا ما أكدته الدراسات السابقة؛ كدراسة إيمان علي (2004)، التي كشفت عما طرأ على نظام الزواج من تغييرات نتيجة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ودراسة كلثوم (2008) التي تناولت أهم التغيرات البنائية والثقافية التي تعرضت لها الأسرة.

4 – مدى تأثير وسائل التواصل الحديثة في العلاقات الأسرية والقرابية:

بتحليل البيانات الميدانية التي تعبر عن آراء حالات الدراسة من أرباب الأسر التي مثلت عينة القرية، تبين أن آراءها تباينت فيما يتعلق بتأثير وسائل التواصل الحديثة في العلاقات الأسرية والقرابية؛ فالبعض يرى أن تلك الوسائل أحدثت تأثيرات إيجابية، بينما يرى البعض الآخر أن تأثيراتها سلبية. ويمكننا الاستشهاد ببعض الآراء فيما يأتي: "وسائل التواصل أثرت في العلاقات الأسرية والقرابية وفي الأسرة عموماً، وكانت تأثيراتها إيجابية وسلبية؛ فهي نعمة ونقمة في الوقت نفسه". وأضافت حالة أخرى: "في القديم قبل دخول وسائل التواصل الحديثة كانت الروابط الأسرية أقوى من ناحية التواصل وصلة الأرحام ومشاركتهم في افراحهم وأحزانهم، أما الآن؛ فقلّ التواصل وكثرت المشكلات وصلة الأرحام انعدمت".

وفي السياق ذاته أشارت حالة أخرى من القرية إلى ذلك بالقول: "تؤثر وسائل التواصل الحديثة بشكل جيد ومفيد بالنسبة للأقارب الذين يصعب علينا الالتقاء بهم، ولكنها من وجهة نظري تؤثر بشكل سلبي على العلاقات بين أفراد الأسرة؛ فعلى بالرغم من وجودهم في مكان واحد فإنه لا تحدث بينهم مناقشات ومحادثات ويكتفون بتبادل ذلك عبر وسائل الاتصال".

وأكدت حالة أخرى إيجابيات وسائل الاتصال الحديثة وسلبياتها في العلاقات الأسرية والقرابية، وذلك على حد قولها: "وسائل التواصل الحديثة لها تأثير كبير في العلاقات الأسرية والقرابية؛ حيث إنها اختصرت المسافات وقربت البعيد حتى أصبح العالم كأنه قرية صغيرة، وسهلت التواصل بين الناس بشكل كبير؛ فوسائل التواصل الحديثة، على الرغم من إيجابياتها الكثيرة فإن سلبياتها كثيرة أيضاً من وجهة نظري؛ فقد عملت على تدمير الحياة الاجتماعية؛ حيث انشغل أفراد الأسرة بمتابعة ما يدور فيها من برامج؛ مما أثر على قيامهم بواجباتهم الاجتماعية".

وعلى مستوى استجابات حالات الدراسة في المدينة، ليس ثمة اختلافات كثيرة بينها وبين استجابات حالات القرية؛ فالبعض يرى أن وسائل الاتصال الحديثة لها تأثيرات إيجابية في العلاقات الأسرية والقرابية، كما أن لها تأثيرات سلبية أيضاً، وقد أكدت الحالات ذلك، ويمكننا الاستشهاد بما أشارت إليه بعض الحالات بهذا الصدد، ومنها: "هناك تأثير كبير سلبي في العلاقات الأسرية بسبب وسائل التواصل الاجتماعي؛ فهي تؤدي إلى تفكك الأسرة وضعف صلة الرحم، والزيارات تكون قليلة، وتقتصر في بعض الأحيان على المناسبات فقط".

وأشارت حالة أخرى إلى أن "وسائل التواصل الاجتماعي أثّرت بشكل سلبي وإيجابي في الوقت نفسه، حيث قل وجود الأهل بعضهم مع بعض حالياً وحتى في حالة وجودهم ينشغل كل منهم بهاتفه لمتابعة وسائل التواصل، ولكنها في الوقت ذاته لها تأثير إيجابي في حالة عدم وجود تواصل بين الأهل، فعلى الأقل يتم التواصل معهم ومعرفة أخبارهم من خلال هذه الوسائل".

كما أكدت حالة أخرى إيجابيات وسائل التواصل وسلبياتها فيما يتعلق بالعلاقات الأسرية والقرابية، وذلك بقولها: "لها تأثير كبير يحمل جوانب إيجابية وسلبية؛ مثل سهولة التواصل بين أفراد العائلة، وزيادة المهارات والقدرات التكنولوجية لدى الأفراد، وسرعة الاطلاع على الأحداث والمستجدات المحلية والعالمية. ولكن لها جوانب سلبية، مثل التفكك الأسري؛ حيث العزلة وقلة التواصل الفعال بين أفراد الأسرة الواحدة سواء في المناسبات وفي غير المناسبات وخاصة من جانب الأبناء، وعدم مشاركتهم الآباء والأهل في مثل هذه المناسبات". وهذا ما أشارت إليه دراسة منى عبد الستار (2014) حول تأثيرات العولمة على الأسرة.

5 – مدى التغير في مكانة المرأة وأدوارها داخل المنزل وخارجه:

إذا كانت الأسرة العربية والأسرة الخليجية، ومن ثم الأسرة البحرينية القروية والحضرية على وجه الخصوص – قد شهدت تغيرات واضحة على صعيد البنية والوظيفة خلال السنوات القليلة الماضية؛ وذلك بفعل تأثير عدد من المتغيرات والعوامل المتشابكة والمتداخلة (المحلية والإقليمية والعالمية)، فلا شك في أن مكانة المرأة وأدوارها ووظائفها قد أصابها التغير نتيجة لتلك التحولات المجتمعية. غير أن هذه التغيرات تعتبر نسبية وليست مطلقة؛ حيث تختلف من مجتمع إلى آخر ومن مرحلة زمنية إلى أخرى. ويمكننا أن نكشف عن مدى تغير أو استمرار أوضاع كل من المرأة الريفية والمرأة الحضرية البحرينية ومكانتها وأدوارها من خلال تحليل استجابات حالات الدراسة الميدانية فيما يأتي:

أكدت إحدى الحالات في القرية "أنه في الأسرة القديمة كان دور المرأة الريفية بارزاً؛ من ناحية التربية وإدارة أمور الأسرة والمنزل، أما الآن مع تطور الزمن والحياة؛ فقد أصبح للمرأة دورها في المجتمع في الميادين المختلفة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والصحية؛ فالمرأة دخلت في مجال العمل وأصبحت ذات سلطة وصاحبة قرار".

وفي السياق ذاته أكدت حالة أخرى ما يأتي: "هناك عوامل كثيرة أثرت على مكانة المرأة في الأسرة، من أهمها ازدياد عدد النساء المتعلمات واللاتي يحملن تخصصات علمية وغيرها، وهذا له شأن في تغيير مكانتها داخل المنزل وخارجه". وأضافت حالة أخرى فيما يتعلق بتشخيص أوضاع المرأة الريفية ومكانتها وأدوارها: "تضاعف دور المرأة في الوقت الحاضر؛ فصارت تؤدي دورها داخل البيت كأم وربة منزل بالإضافة إلى أدائها دور الموظفة خارج البيت".

في حين أكدت حالة أخرى ما يأتي: "تغير وضع المرأة بالطبع؛ لأن المرأة العاملة سوف يتقلص دورها داخل المنزل؛ لأنها تكون معظم اليوم مشغولة بالعمل خارج المنزل، وعندما توجد في المنزل تكون متعبة، ولكن بعض النساء تحاول تعويض أسرهن عن الوقت الذي كن فيه في العمل، وفي كل الحالات تعدّ الأسرة بالنسبة للمرأة من أهم الأمور في حياتها واهتماماتها".

أما على مستوى آراء حالات الدراسة فيما يتعلق بالتغيرات التي طرأت على مكانة المرأة الحضرية وتغير أدوارها داخل المنزل وخارجه؛ فقد تباينت تلك الآراء بين مؤكد أن ثمة تغيرات ومؤكد عدم وجود تغير في أوضاع المرأة الحضرية، ويمكننا الاستشهاد ببعض المقولات التي أوردتها حالات المدينة؛ إذ أشارت إحدى الحالات إلى ما يأتي: "التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي حدثت في دول العالم نتج عنها تغير في مكانة المرأة وإتاحة المجال وفرص العمل لها في جميع القطاعات الاقتصادية والصناعية (العامة والخاصة والأهلية) وأصبح لها دور بارز في نهضة الدولة وارتقائها، وتؤدي المرأة اليوم دوراً مهماً في الدولة وقد احتلت وظائف قيادية عالية، وحصلت على مؤهلات علمية، وخاضت جميع المجالات، وحققت التقدم والنجاح، وأثبتت قدرتها على الإنجاز بكفاءة عالية. وفي الوقت نفسه فإن المرأة تقوم بدورها في رعاية أسرتها وأبنائها والمحافظة عليهم؛ فهي تؤدي دوراً داخلياً وخارجياً، واستطاعت أن تحقق التوفيق والنجاح في كلا الجانبين".

وأشارت حالة أخرى في سياق المقارنة بين مكانة المرأة الحضرية وأدوارها إلى ما يأتي: "في الأسرة الممتدة أو الكبيرة، في السابق كانت المرأة هي الأساس في تربية الأبناء وتدبير شؤون المنزل والقيام بجميع واجباتها وأدوارها داخل المنزل، أما الآن وبعد خروج المرأة للعمل فقد أصبح لديها اهتمامات أخرى؛ ومن ثم أصبحت تعتمد بشكل أساسي على الخدم والمربيات؛ حيث فقدت كثيراً من أدوارها المنزلية".

وأضافت حالة أخرى: "المرأة الحضرية مثل الرجل، تشغلها وسائل التواصل الاجتماعي عن أسرتها، باستثناء بعض النساء اللاتي مازلن يعملن في المنزل وتفني نفسها من أجل عائلتها، أما دور المرأة خارج المنزل؛ فقد تطور؛ إذ أصبحت مدرسة وطبيبة ومهندسة وناشطة اجتماعية وسياسية، وأصبحت الآن تنافس الرجل في البرلمان والشورى والوزارات والنقابات وجميع المؤسسات العامة والخاصة والأهلية".

6 – المشكلات والخلافات الأسرية.. عواملها وأساليب حلها:

لا شك في أن التغيرات السريعة التي تتعرض لها الأسرة سواء الريفية أو الحضرية نتيجة للتغيرات التي يشهدها المجتمعان الريفي والحضري في المجتمع البحريني، وبخاصة لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي من ناحية، وخروج المرأة للعمل وتغير أدوارها ومكانتها داخل المنزل وخارجه من ناحية أخرى، إضافة إلى الاعتماد بصورة أساسية على الخدم والمربيات داخل المنزل – هذه التطورات جميعها قد أفرزت عديداً من المشكلات والخلافات الأسرية؛ ومن ثم فمن الأهمية تعرف نوعية هذه المشكلات والخلافات التي تواجه الأسرة الريفية وتلك التي تواجه الأسرة الحضرية؛ من حيث عواملها وأسبابها وأساليب حلها من وجهة نظر حالات الدراسة، وفيما يلي نماذج لذلك:

ثمة اتفاق بين حالات الدراسة على أن الأسرة الريفية أصبحت تواجه الآن عديداً من المشكلات والخلافات، منها – على سبيل المثال –: "الحالة المادية، تدخل الأهل في حياة الأسرة، فقدان التفاهم بيمن الزوجين وبينهم وبين الأبناء، تدخل الأطراف الخارجية في حياة الأسرة، الزواج الثاني وما يعقبه من مشكلات، الفوارق الاجتماعية بين الزوجين، الفوارق في المستوى التعليمي بين الزوجين، اختلاف في الديانة والمذهب، إضافة إلى عدم تقدير الزوج لأعباء الزوجة ومسؤولياتها، انشغال الزوج لفترات طويلة خارج المنزل وعدم الاهتمام برعاية شؤون الأسرة وترك العبء كله للزوجة، انشغال الزوجين أحدهما عن الآخر؛ مما يؤدي إلى تباعدهما؛ وبذلك تزيد المشكلات والخلافات بينهما".

أما عن أساليب مواجهة تلك المشكلات والخلافات من وجهة نظر حالات الدراسة في القرية؛ فقد جاء تركيز الحالات على ما يأتي: "التحدث بصراحة مع الطرف الآخر، ومحاولة التفاهم بشكل هادئ، التفاهم بين الوالدين؛ ومن ثم التفاهم بين أفراد الأسرة، حل الخلافات بين الزوجين بعيداً عن الأبناء، احتواء الأبناء

ومحاولة حل مشكلاتهم، إشباع الحاجات المادية والمعنوية للأبناء، ومساعدة كل من الزوج والزوجة للآخر في واجباته ومسؤولياته، عدم تدخل الأهل في الخلافات الأسرية، وتدخل أطراف أخرى خارج الأسرة كرجل الدين ومن لهم سلطة داخل القرية، غالباً ما تكون بالنقاش ولكن بعد أن تهدأ الأمور، وحتى لا يثار الكلام، لابد من حضور رب الأسرة في أثناء جلسة المصالحة".

أما عن نوعية المشكلات والخلافات الأسرية التي تواجه الأسرة الحضرية وعواملها وأساليب حلها، فثمة إجماع بين حالات الدراسة على عدد من المشكلات والخلافات الأسرية، وجاءت على النحو الآتي: "استبداد الوالد برأيه وعدم المرونة وعدم مناقشة الأولاد في الأمور التي تخصهم، عدم التفاهم وتدخل الأهل والأقارب في شؤون الأسرة، وسائل التواصل الاجتماعي، عدم التكافؤ في المستوى التعليمي والثقافي، الظروف الاقتصادية ومتطلبات الحياة، تدخلات الأهل، قلة الروابط بين الأهل، عدم المساواة بين الأبناء في المعاملة من جانب الوالدين أو أحدهما، اختلاف طباع الزوجة عن طباع الزوج، نشر كل ما يتعلق بالحياة الزوجية عبر وسائل التواصل، المجتمع نفسه مسؤول عن المشكلات الأسرية، التمسك بالعادات والتقاليد، الأخذ بالأمور والعادات الغربية، إضافة إلى ضعف الوعي التربوي والديني عند الزوجين".

وفيما يتعلق بأساليب مواجهة الأسر الحضرية للمشكلات والخلافات الأسرية من وجهة نظر حالات الدراسة، فقد أكدت الحالات عدة أساليب جاءت على النحو الآتي: "النقاش وعدم التمسك بالرأي، عدم تدخل الأهل وحل الخلافات بالتفاهم بين الزوجين داخل المنزل، اللجوء إلى بعض المؤسسات المهتمة بشؤون الأسرة؛ مثل مكاتب الإرشاد والتوجيه، ضرورة إقامة ندوات ومحاضرات توعية للزوجين أو للمقدمين على الزواج؛ بغرض فهم مسؤولياتهم بشأن تكوين الأسرة، المحافظة على السرية بين أفراد العائلة، الاستعانة بشخص ذي مكانة وخبرة (حكيم)، الابتعاد عن العصبية من جانب أفراد الأسرة والتعامل مع المشكلات والخلافات بالهدوء والعقل، اللجوء إلى كبار السن في العائلة كمرجعية".

7 – الآثار المترتبة على اعتماد الأسرة على الخدم والمربيات:

نظراً للتغيرات السريعة التي تعرض لها المجتمع البحريني – شأنه شأن المجتمعات الخليجية الأخرى خلال العقود القليلة الماضية ليس على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي فحسب، ولكن على جميع الصعد الأخرى الثقافية

والتكنولوجية والإيكولوجية، وما ترتب على هذه التغيرات من انعكاسات على مستوى المجتمعات الريفية والمجتمعات الحضرية – فإن الأسرة في المجتمع البحريني لم تسلم من تلك التغيرات سواء على مستوى بنيتها الداخلية أو على مستوى الوظائف التقليدية التي كانت تؤديها في ظل النظم التقليدية بكل ما تتضمنه من قيم وعادات وتقاليد وأساليب حياة، تتفق مع ظروف المجتمع التقليدي القبلي والعشائري. ويعتبر الاعتماد على الخدم والمربيات من بين أهم مظاهر التغيرات التي تعرضت لها الأسرة، سواء الريفية أو الحضرية؛ وهو الأمر الذي أدى إلى وجود تأثيرات إيجابية وأخرى سلبية نتجت عن ذلك.

انطلاقاً مما سبق، فإنه من الأمور المهمة تعرف أهم التأثيرات المترتبة على اعتماد الأسرة البحرينية، سواء الريفية أو الحضرية، على الخدم والمربيات داخل المساكن، وذلك من خلال عرض آراء حالات الدراسة في هذا الشأن، وتؤكد البيانات الميدانية أن ثمة اتفاقاً بين الحالات على أن الآثار المترتبة على اعتماد الأسرة الريفية على الخدم والمربيات تراوح بين التأثيرات السلبية والتأثيرات الإيجابية، وجاءت آراؤها على النحو الآتي: "التفكك الأسري، إرهاق كاهل رب الأسرة مادياً، وضع الأطفال خارج سيطرة الآباء، عدم قدرة الخادمة على تعليم الأبناء عادات المجتمع البحريني، فقدان الأطفال لحنان الوالدين نتيجة الارتباط بالخادمة والبعد عن الأبوين، التأثير على سلوك الأبناء من خلال تقليد الخدم، إصابة بعض الأبناء بالاضطرابات السلوكية والنفسية، الاعتماد على الخدم في إدارة شؤون المنزل أتاح الفرصة للزوجات لممارسة حياتهم خارج المنزل وداخله، تراجع دور بعض النساء في تحمل المسؤولية تجاه الأسرة والأبناء على وجه الخصوص، حدوث كثير من الخلافات والمشكلات اليومية بين الزوجين".

وعلى مستوى الأسر الحضرية، فإن البيانات الميدانية تشير إلى أن ثمة مجموعة من التأثيرات السلبية التي تنتج من اعتماد الأسر الحضرية على الخدم والمربيات، وجاءت تلك التأثيرات من وجهة نظر حالات الدراسة على النحو الآتي: "تغير أخلاقيات الأطفال وسلوكياتهم، خلق جيل متكل على الآخرين لا يعتمد على نفسه، عدم قدرة البناء على ترتيب حياتهم بشكل صحيح، تصبح الخادمة لها الدور الفعال وتأخذ مكان الأم، تعليم الأبناء الممارسات الخاطئة، ضعف العلاقة بين أعضاء الأسرة الواحدة، تربية الأبناء على ثقافة دخيلة وإكسابهم قيماً وعادات غير إسلامية، الاعتماد المطلق على الخادمة من جانب الأم".

8 – أساليب التنشئة الاجتماعية السائدة ومدى تغيرها عما سبق:

يرى البعض أن التنشئة الاجتماعية عملية تعني إكساب الفرد الخصائص الأساسية للمجتمع الذي يعيش فيه، ممثلة في القيم والعادات والتقاليد والاتجاهات والأعراف السائدة في المجتمع، وكذلك إكسابه معايير السلوك الاجتماعي المرغوب فيها؛ ومن ثم فهي عملية مستمرة عبر زمن متصل؛ حيث تبدأ من الميلاد وتستمر مع الإنسان طوال حياته (علي ليلة، 2006).

ومن ثم؛ ظلت عملية التنشئة الاجتماعية أهم الوظائف التقليدية التي كانت تقوم بها الأسرة الخليجية بصورة عامة، والأسرة البحرينية الريفية والحضرية بخاصة، وكانت هذه العملية تشير إلى اكتساب الأبناء وتعليمهم وتربيتهم على القيم والعادات والتقاليد والمبادئ التي تتبناها الأسرة والتي كانت تشكل إطارها المرجعي في ظل المجتمع التقليدي القائم على القبلية، وكانت الأسرة تستخدم كثيراً من الأساليب لرعاية الأبناء وتربيتهم تراوح بين القسوة والشدة أحياناً، واللين في أحيان أخرى، ومن خلال هذه العملية كانت تتشكل شخصية الأبناء ومن ثم تمكنهم من التفاعل مع الآخرين في المجتمع.

في ضوء التغيرات التي تعرضت لها كل من الأسرة البحرينية الريفية والحضرية وتحولها من نمط الأسرة الممتدة أو الكبيرة إلى نمط الأسرة النووية، يمكننا تعرف أوضاع عملية التنشئة الاجتماعية من واقع استجابات حالات الدراسة على مستوى كل من القرية والمدينة.

في ضوء ما سبق، يمكننا تعرف آراء حالات الدراسة حول أساليب التنشئة الاجتماعية السائدة على مستوى الأسرة الريفية؛ فثمة اتفاق بين الحالات حول عدد من الأساليب المتنوعة التي تعتمد عليها الأسرة في تنشئة الأبناء؛ حيث أشارت إحدى الحالات إلى ما يأتي: "أساليب التنشئة المنتشرة حالياً تختلف كثيراً عن تلك التي كان أباؤنا وأجدادنا يمارسونها؛ وذلك لتطور العلم؛ فكثرة المحاضرات والدراسات العلمية عن هذا الشأن غيرت من أساليب التنشئة، ومن أهم هذه الأساليب العلاقات العاطفية التي تسهم في نمو شخصية الطفل بشكل سليم عكس الحرمان الذي يؤدي إلى تنشئة غير سليمة".

وأضافت حالة أخرى: "زاد الوعي الآن؛ في السابق كانت الأسر تستخدم أسلوب العنف والقسوة، لكن أساليب التنشئة تغيرت إلى حد كبير؛ بسبب خروج

الأمهات للعمل، كما أن الأبناء الآن لا يستمعون إلى النصائح التي يقدمها الأهل؛ لأنهم يتأثرون بما يشاهدونه في وسائل الإعلام المختلفة".

وأشارت حالة أخرى إلى التغير في أساليب التنشئة الاجتماعية الأكثر انتشاراً الآن؛ إذ ترى أنه "في السابق كانت الأسرة الممتدة تتمسك بالعادات والتقاليد وكان الأبناء يتم تربيتهم من خلال الجد والجدة على احترام تلك القيم والعادات وخاصة احترام الأبناء للآباء". كما أشارت حالة أخرى إلى أن "أساليب التنشئة الاجتماعية السائدة الآن مسيطر عليها عامل السرعة؛ أي بسبب سرعة الأحداث والتطورات المادية والاعتماد على الخدم؛ حيث يترك الأمهات – وخاصة العاملات – مسؤولية رعاية الأبناء للخدم والمربيات؛ مما يؤثر بشكل سلبي على سلوكياتهم وقدراتهم على التحصيل الدراسي، وغير ذلك من تأثيرات سلبية".

وعلى مستوى استجابات حالات الدراسة فيما يتعلق بأساليب التنشئة الاجتماعية الأكثر انتشاراً الآن على مستوى الأسر الحضرية، تباينت آراء الحالات في هذا الشأن؛ حيث وصفت إحدى الحالات هذه الأوضاع على النحو الآتي: "عدم الرقابة على الأبناء من جانب الأبوين وخاصة الأم، تراجع تحمل الآباء للمسؤولية الاجتماعية تجاه الأبناء، عدم وجود احترام من جانب الأبناء للآباء". وأضافت حالة أخرى "الآن يكتسب الأبناء القيم والعادات والسلوكيات واللغة من الوجود بشكل مستمر مع الخدم في المنزل والتأثر بهم أكثر من تأثرهم بالآباء؛ وهو ما يؤثر بشكل سلبي في شخصية الأبناء؛ مما يؤدي إلى وجود جيل ليس لديه إلمام بالعادات والتقاليد الخاصة بالمجتمع البحريني".

وفيما يتعلق بالقيم الإيجابية التي يكتسبها الأبناء خلال عملية التنشئة الاجتماعية، فثمة اتفاق بين الحالات على مستوى القرية والمدينة على مجموعة من القيم الإيجابية، وقد جاءت على النحو الآتي: الاحترام، التعاون، الالتزام الديني، التكافل الاجتماعي، الوفاء والأمانة، المحافظة على العادات والتقاليد والعيش في إطارها، الثقة بالنفس، تحمل المسؤولية، القدرة على اتخاذ القرارات".

نستنتج من التحليلات السابقة، التي تعبر عن استجابات حالات الدراسة، سواء في القرية أو في المدينة، أن ثمة تغيرات قد تعرضت لها أساليب التنشئة الاجتماعية التي تلجأ إليها الأسر الآن في تربية الأبناء؛ وذلك بسبب مجموعة من العوامل والظروف، منها خروج المرأة للعمل، والاعتماد على الخدم والمربيات وترك

مسؤولية تربية الأبناء لهم، وتراجع أدوار الوالدين في هذا الشأن، وهذا يتفق مع دراسة إيمان علي (2004)، ودراسة كلثوم (2008)، ودراسة صالح عبد العظيم (2006)، ودراسة الرواشدة والعرب (2010)، إضافة إلى تأثير وسائل التواصل الاجتماعي وزيادة حدة العزلة والفردية وتراجع القيم الجماعية التي تقوم على التفاعل والتعاون بين أفراد الأسرة، وغيرها من العوامل الأخرى. وهذا ما أشارت إليه دراسة منى عبدالستار (2014).

ومن باب الصدق المنهجي النظري والربط بالاتجاهات والمقولات النظرية يمكن القول: إن معرفة كل هذه الجوانب يتطلب تبني منظور شمولي، يمكن من خلاله الإفادة من مقولات المداخل النظرية المختلفة، وخاصة البنائية الوظيفية؛ حيث يمكننا فهم وتحليل الخصائص الاجتماعية للأسرة القروية والأسرة الحضرية؛ بوصفهما أنساقاً فرعية داخل نسق أكبر يتمثل في المجتمع القروي، والمجتمع الحضري، وأن ثمة تفاعلاً وتأثيراً وتأثراً بينهما، في سياق المجتمع الأكبر وهو المجتمع البحريني، بكل مكوناته الأساسية: الديموجرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإيكولوجية. ومن ثم؛ فالتغيرات التي تعرضت لها الأسرة القروية والأسرة الحضرية لم تكن – بحال من الأحوال – بمعزل عن التغيرات التي شهدها المجتمع البحريني بصورة عامة من ناحية، كما لا يمكن أن تفهم هذه التغيرات بمعزل عن فهم التغيرات التي تعرضت لها المجتمعات المحلية على الصعيدين: الريفي والحضري من ناحية أخرى.

ومن باب الربط بالدراسات السابقة يمكن القول: إنه إذا كانت ثمة اختلافات وتباينات بين البنى الريفية والحضرية على مستوى المجتمعات العربية بصورة عامة، كما في دراسة كل من الرواشدة (2010)، وكلثوم (2008)، وعلي (2004)، وذلك وفقاً لتباين الظروف البنائية والثقافية لتلك المجتمعات، فإن ثمة سمات وخصائص عامة مشتركة، تتعلق بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والإيكولوجية والثقافية للأسر، إضافة إلى أوضاعها وظروفها الحياتية والمعيشية. وإذا كان ذلك ينطبق على البنى الريفية والحضرية في البلدان النامية بصورة عامة، والمجتمعات العربية بخاصة، فلا شك في أن الحديث عن البنى الريفية والحضرية، ومن ثم الأسرة الريفية والأسرة الحضرية في المجتمعات الخليجية، يتطلب أن نضع في الحسبان أن هذه المجتمعات تتسم بقدر كبير من الخصوصية على مختلف الصعد والمستويات: البيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك الأوضاع والنظم

السياسية. وانطلاقاً من ذلك، فإن الحديث عن الأسرة الريفية والحضرية في المجتمع البحريني تطلب من الباحث أن يضع في الحسبان الخصوصية البنائية والثقافية من ناحية، والسياق الريفي والحضري والمجتمعي العام من ناحية أخرى.

ثامناً – النتائج والتوصيات:

توصلت الدراسة من خلال التحليلات التي انطلقت من بيانات الدراسة الميدانية إلى مجموعة من النتائج، تتعلق بالخصائص البنائية والثقافية والوظيفية لكل من الأسرة الريفية والأسرة الحضرية في المجتمع البحريني، يمكن إجمالها على النحو الآتي:

1 – كشفت بيانات الدراسة الميدانية أن ثمة تغيرات حدثت في شكل الأسرة الريفية والأسرة الحضرية وحجمها؛ إذ تحولت من نمط الأسرة الممتدة أو المعيشية، إلى نمط الأسرة النووية الصغيرة بكل ما تتضمنه من خصائص وسمات، وخاصة سمة الاستقلالية، وصغر حجم الأسرة.

2 – بالنسبة لنظم الزواج التقليدية، فقد أوضحت التحليلات أن نظام الزواج الداخلي (العائلي والقرابي) بصورة عامة على مستوى المجتمعات القروية والحضرية كان هو الأكثر انتشاراً خلال فترات تاريخية طويلة، وكان هذا النظام التقليدي يرتبط بالبنية القبلية التقليدية للمجتمع البحريني، ومن ثم كانت الأسرة الممتدة تمثل مرجعية لجميع أفراد العائلة.

3 – أن نظم الزواج التقليدي لم تختلف تماماً بفعل تأثير التغيرات السريعة التي تمر بها المجتمعات الريفية والحضرية الآن على جميع المستويات: الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإيكولوجية والعمرانية والديموجرافية، غير أن ثمة مظاهر حداثية جديدة مغايرة لعمليات الترابط التي كانت سائدة في المجتمعات التقليدية؛ فقد تراجعت الطقوس التقليدية التي كانت تعكس البساطة والترابط الاجتماعي على مستوى الحي والقرية والعائلة، وحل محلها قيم أخرى كمالية عقدت أوضاع الزواج للمقبلين عليه، من بينها غلاء المهور ومتطلبات سكنية، ومحددات اقتصادية واجتماعية وثقافية، فضلاً عن الاحتفالات والهدايا، وهو ما يعكس حداثة التزامات الزواج وتغيرها وفقاً للتطورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع؛ وهو الأمر الذي أدى إلى أن الزواج الخارجي (من خارج العائلة والقبيلة) أصبح هو النمط الأكثر انتشاراً على المستويين الريفي والحضري بصورة عامة.

4 – فيما يتعلق بتغير أوضاع المرأة عموماً، سواء الريفية أو الحضرية،

أوضحت التحليلات أن سياق الحياة الاجتماعية للأسرة البحرينية المعاصرة، قد شهد تحولات مهمة؛ وذلك من حيث درجة وجود المرأة في المنزل، كما أن سياق تنشئة الأبناء شهد تغيرات كبيرة من حيث طبيعة الرعاية التي يتلقونها وطبيعة إعدادهم للحياة العامة؛ وذلك لتأثير نمط حياة الأم على الأبناء من ناحية، والاعتماد على الخدم والمربيات من ناحية أخرى.

5 – أوضحت التحليلات أن التغيرات التي تعرضت لها المجتمعات القروية والحضرية خلال السنوات الأخيرة، التي جاءت انعكاساً للتغيرات والتحولات التي مرت بها المجتمعات العربية بصورة عامة، والخليجية بخاصة، ولا سيما المجتمع البحريني. هذه التغيرات جميعها قد أسهمت في تراجع نمط الأسرة الممتدة التقليدية، ومن ثم ظهور الأسر النووية، التي أصبحت أكثر انتشاراً، تلك الأسر أصبحت تعتمد على ذاتها، كما أصبحت مستقلة عن سلطة العائلة ليس في الأمور السكنية فقط، ولكن في معظم الأمور الحياتية أيضاً، ومن بينها الاستقلالية في عملية اتخاذ القرارات الخاصة بها دون الرجوع للعائلة، التي كانت تشكل فيما سبق إطاراً مرجعياً مهماً بالنسبة للأبناء المتزوجين والمقيمين في حياة مشتركة في منزل يوجد فيه الجد والجدة؛ حيث كانت معظم القرارات التي تتخذ داخل الأسرة والخاصة بالأمور المنزلية، كانت تمارسها ربة المنزل (الجدة)، أما القرارات الخاصة بالأمور خارج الأسرة؛ فقد كان يتخذها رب الأسرة (الجد)...، وهكذا تغيرت أنماط السلطة والنفوذ واتخاذ القرارات بعد أن تحولت الأسرة من أسرة ممتدة إلى أسرة نووية تتسم بالاستقلالية ليس في المسكن فقط، بل كذلك في الأمور الحياتية الأخرى.

6 – أوضحت التحليلات أيضاً، أن التغيرات التي تعرضت لها الأسرة القروية الآن، قد أسهمت بدرجة كبيرة في تراجع الأسرة الممتدة كمرجعية اجتماعية، التي كانت تؤدي دوراً كبيراً في حياة الطفل؛ حيث كان الطفل يكتسب من خلالها دوافع الجماعة التي ينتمي إليها واتجاهاتها وقيمها؛ ومن ثم يصبح قادراً على التفاعل والتكيف بشكل فعال مع المجتمع الذي يعيش فيه.

انطلاقاً من النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن صياغة مجموعة من **التوصيات والمقترحات** التي من الممكن الأخذ بها من قبل الجهات المسؤولة عن تنمية دور الأسرة وتفعيله في مختلف المجالات مستقبلاً، نذكرها على النحو الآتي:

1 – توجيه أنظار المهتمين بقضايا الأسرة إلى العمل على دعم الخصائص

التقليدية التي ما تزال تميز الأسرة المعاصرة، ويمكن من خلالها تعميق الشعور لدى الأبناء بالولاء والانتماء والترابط العائلي؛ وذلك بهدف أن تعود الأسرة إلى مكانتها التقليدية بوصفها المرجعية الأساسية للأبناء كما كانت من قبل.

2 – ضرورة دعم دور الأسرة من خلال المؤسسات المختلفة المعنية بها وبمشكلاتها (الشؤون الاجتماعية، دور العبادة، المؤسسات الأهلية...، وغيرها من المؤسسات الأخرى؛ بحيث تتمكن من القيام بأهم وظائفها التقليدية، وهي وظيفة التنشئة الاجتماعية للأبناء؛ وذلك لأجل إعداد أجيال من الأبناء مؤهلين فكرياً وثقافياً ونفسياً واجتماعياً لمواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية.

3 – يجب مراجعة القيم والعادات والتقاليد، وتحديد أنسب الطرق للحفاظ عليها في ظل نظام أسري يتسم بالترابط والتماسك، يكون قادراً على مواجهة التحديات التي يعيشها المجتمع البحريني بصورة عامة، والسياقين الريفي والحضري بخاصة.

4 – يجب أن يهتم المسؤولون عن التنمية والتخطيط الاجتماعي، بتنفيذ المشروعات التنموية التي لا تستهدف الارتقاء بالمستويات المعيشية والاقتصادية للأسرة فقط، بل أيضاً الارتقاء بالظروف السكنية والخدمية؛ بما يُمكّن تلك الأسر من القيام بوظائفها في المجالات المختلفة: الإنتاجية والتربوية والإنجابية...، وغيرها من الوظائف الأخرى ذات الأهمية في ظل الأوضاع الراهنة والتحديات المستقبلية التي تواجهها.

5 – ضرورة إجراء دراسات مشابهة باستخدام عينات عشوائية واستمارة مقننة تطبق على 100 أسرة على الأقل، وبالأسئلة نفسها للمقابلات التي تم استخدامها، مع ضرورة استخدام دراسات سابقة حديثة تركز على مظاهر التغيير في الأسرة وتأثير وسائل التواصل على المجتمع والأسرة وعادات الزواج وربطها بالتحليل ونتائج الدراسات السابقة؛ بحيث تكون النتائج قابلة للتعميم.

المراجع:

حاتوغ، دينا عصام (2001)، *مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات داخل الأسرة الشركسية*، رسالة ماجستير [غير منشورة]، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

حجازي، أحمد مجدي. (1985). المثقف العربي والالتزام الأيديولوجي: دراسة في أزمة المجتمع العربي، *المستقبل العربي*، (81).

حسن، منى عبد الستار. (2014). البعد الاجتماعي للعولمة وتأثيراتها على الأسرة العراقية: دراسة ميدانية. *مجلة العلوم الإنسانية*، 22(2). جامعة بابل.

خاطر، أحمد مصطفى. (2005). *تنمية المجتمعات المحلية*. الإسكندرية، (233): المكتب الجامعي الحديث.

الرواشدة، علاء؛ والعرب، أسماء. (2010)، *التمييز ضد المرأة في القرارات الأسرية وتقدير الذات، مجلة أبحاث اليرموك: سلسلة العلوم الاجتماعية والإنسانية*، 4(26) جامعة اليرموك– عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، إربد، الأردن.

زايد، أحمد؛ وعلام، اعتماد. (2006)، *التغير الاجتماعي*. إربد. الأردن، القاهرة، مصر.

سيد أحمد، عبد الحميد. (1978). *دور الأسرة كأداة للضبط الاجتماعي في المجتمع العربي*. المركز القومي للدراسات الأجنبية والتدريب الرياضي.

شكري، علياء. (1981). *الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة*. القاهرة، دار المعارف.

عبد العظيم، صالح سليمان. (2006). التحولات والمشكلات المرتبطة بالأسرة الخليجية حديثة النشأة: دراسة حالة لواقع الأسرة الإماراتية المعاصرة، *مجلة الشرق الأوسط*، 19، القاهرة، جامعة عين شمس.

علي، إيمان. (2004). *الزواج في مدينة أم درمان: دراسة اجتماعية لمجتمع متغير*. [رسالة دكتوراه غير منشورة]. كلية الدراسات العليا، جامعة جويا، الخرطوم، السودان.

عودة، محمود. (1996). *الأسرة المعيشية والإنتاج المعيشي وإعادة الإنتاج الاجتماعي في القرية المصرية، التقرير النهائي*. القاهرة، مركز البحوث العربية للدراسات والتوثيق والنشر.

غيث، عاطف. (2006). *قاموس علم الاجتماع*. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

كلثوم، بيبيمون. (2008). الأسرة كمؤسسة للتنشئة الاجتماعية بين ضرورة التأصيل وأولويات التغيير: مقاربة سوسيولوجية. *مجلة العلوم الإنسانية، 29*، جوان، الجزائر، (207).

ليلة، علي. (2006). *الطفل والمجتمع، التنشئة الاجتماعية وأبعاد الانتماء الاجتماعي*. القاهرة: المكتبة المصرية.

الهراس، المختار؛ وبن سعيد إدريس. (1996). *الثقافة والخصوبة: دراسة في السلوك الإنجابي بالمغرب*. بيروت، لبنان.

Niklas, L. (1998). *Observations on Modernity*. Translated By WilliamWhobrey, Stanford California.

William. C. & Sandra, A. (1988). ‘‘Rhetorical structure theory: toward a functional theory of text organization‘‘, Previous article, Vol 8, Issues.

قدم في: سبتمبر 2018

أجيز في: أغسطس 2019